الصباح الاقتصادية
17
العدد 1610 - السنة السادسة
الجمعة 3 رمضان 1434 - الموافق 12 يوليو 2013
Friday 12 July 2013 - No.1610 - 6th Year

الأصول الكويتية السيادية الخارجية الصافية بلغت 371 مليار دولار

«فيتش» تؤكد التصنيف الائتماني للكويت عند «أيه.أيه» مع نظرة مستقبلية مستقرة

«كونا» أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني العالمية تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية لدولة الكويت عند المرتبة «أيه.أيه» مع نظرة مستقبلية مستقرة لذلك التصنيف.

وقالت «فيتش» في بيان صحافي حصلت وكالة الانباء الكويتية «كونا» على نسخة منه ان محركات التصنيف الرئيسية والاعتبارات التي بموجبها منحت تصنيفها للكويت «استندت الى الاوضاع المالية القوية والاستثنائية» مقدرة الاصول الكويتية السيادية الخارجية الصافية بنحو 371 مليار دولار أمريكي او ما نسبته 209 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للكويت عام 2012.

وأرجعت الوكالة القيمة المقدرة لاصول الكويت السيادية الى الفوائض المالية المرتفعة جدا والمرتبطة بالايرادات النفطية مضيفة ان الفوائض المالية في الموازنة العامة والحساب الجاري بلغت ما نسبته 30 و35 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي على مدى العقد الماضي «بعدما قامت الدولة بتوفيرها بحصافة ضمن صندوق الثروة السيادي».

وذكرت من بين اعتبارات ومبررات التصنيف « استمرار الكويت في تحقيق فوائض نفطية» مبينة انه في حال استمرار المستويات الحالية لانتاج وأسعار النفط فإن المالية العامة للكويت ستستمر في تحقيق الفوائض المالية الداخلية والخارجية والتي تقدر بنحو 20 و31 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2015 مقارنة بحوالي 36 وو44 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2012.

وتوقعت أن تصل الاصول السيادية الخارجية الصافية لدولة الكويت الى نحو 279 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015 وذلك مع افتراض استمرار ارتفاع أسعار النفط واستقرار مستويات انتاجه «عند نحو 2.8 مليون برميل يوميا».

واستندت «فيتش» في تصنيفها للكويت الى المؤشرات الدالة على استقرار المناخ السياسي متوقعة ان تكون البيئة السياسية في الكويت أكثر استقرارا مشيرة في هذا الصدد الى قرار المحكمة الدستورية في شهر يونيو الماضي بشأن القانون الانتخابي الجديد والى تأثير التقلبات السياسية على جهود التنمية.

وتوقعت ان تساهم القطاعات غير النفطية بنمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بنحو 4.5 في المئة حتى عام 2015 مقارنة بنحو 3 في المئة بالمتوسط منذ عام 2005 واحتمال أن تشهد الفترة المقبلة «تعاونا أكبر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لناحية الاصلاحات او انجاز المشاريع».

المستويات الحالية لانتاج وأسعار النفط تؤدي إلي استمرار في تحقيق فوائض تقدر بنحو 20 و31 في المئة

وقالت في هذا السياق ان الكويت أصدرت مجموعة من القوانين التي طال انتظارها خلال النصف الاول من العام الحالي منها قانون الشركات التجارية لتنمية بيئة الاعمال مشددة على أهمية تفادي البطء في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة المقررة في الخطة التنموية.

ومن جملة محركات واعتبارات تأكيد وكالة «فيتش» على تصنيف الكويت الائتماني عند «أيه.أيه» «تحسن النظام المصرفي» مشيرة الى تدني انكشاف البنوك المحلية على شركات الاستثمار بعدما كان ارتفاع معدلات الانكشاف مصدرا رئيسيا لنقاط الضعف في السنوات الاخيرة.

ولفتت الى تراجع نسبة القروض المصرفية المقدمة لشركات الاستثمار المحلية الى نحو 8 في المئة من اجمالي محفظة القروض عام 2012 مقارنة بنحو 15 في المئة عام 2011 في وقت تراجعت القروض غير المنتظمة لدى البنوك المحلية أيضا لتصل نسبتها الى 4.9 في المئة مع نهاية عام 2012.

وذكرت وكالة «فيتش» ان تطورات النمو المتوقعة في القطاعات غير النفطية «ستوفر فرصا استثمارية أمام البنوك علاوة على أنها «أي البنوك» ستستفيد من الرقابة المحكمة التي يمارسها بنك الكويت المركزي».

تطورات النمو المتوقعة في القطاعات غير النفطية «ستوفر فرصاً استثمارية أمام البنوك

وعن حساسية التصنيف أشارت الى توقعات تظهر «استقرار التصنيف وذلك لتوازن المخاطر بصورة جيدة حاليا» كما أن الكويت ووفقا لتوقعاتها حول أسعار النفط «ستستمر في مراكمة الاصول ما سيعزز قدرتها على التعامل مع الصدمات الاقتصادية».

ولم تغفل «فيتش» «احتمالا مفترضا مرتبطا بالتطورات السياسية السلبية كمصدر للمخاطر على التصنيف على المدى القصير» مشيرة على المدى الطويل الى أن التصنيف الحالي سيتم تدعيمه عبر الاصلاحات الاقتصادية في نقاط الضعف الهيكلية منها تخفيض الاعتماد على النفط الى جانب الاعتماد على مؤشرات الحوكمة السليمة واعتماد نهج أكثر قوة للسياسة الاقتصادية.

في مقابل ذلك اعتبرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني ان التآكل التدريجي بفائض الموازنة العامة نتيجة الزيادة السريعة في الانفاق العام الحالي يمكن أن يؤدي الى تأثير سلبي على التصنيف.

يذكر ان مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني احدى ثلاث وكالات تصنيف ائتماني كبرى في العالم الى جانب «موديز» و«ستاندرد.آند.بورز» وأسسها جون نولز فيتش في 24 ديسمبر 1913 بمدينة نيويورك باسم شركة «فيتش للنشر» واندمجت مع شركة «آي.بي.سي. ايه» المحدودة ومقرها لندن في ديسمبر 1997.

نمو الايرادات النفطية يدعم الميزانية العامة

«الطيران المدني»: نمو حركة الركاب في يونيو الماضي بنسبة 1 في المئة

أعلنت الادارة العامة للطيران المدني تسجيل مطار الكويت الدولي نمو في حركة الركاب خلال شهر يونيو الماضي بنسبة 1 في المئة وباجمالي 876990 راكبا مقارنة بشهر يونيو 2012 حين بلغ اجمالي عدد الركاب 865062.

وقالت الادارة في بيان صحافي امس ان عدد الركاب نما بنسبة 10 في المئة مسجلا 401141 راكبا خلال شهر يونيو الماضي مقابل 366308 ركاب خلال الشهر ذاته من 2012 في حين انخفض عدد الركاب المغادرين بنسبة 5 في المئة الى 475849 راكبا في يونيو الماضي مقابل 498754 راكبا في يونيو العام الماضي.

واضاف البيان ان اجمالي حركة الطائرات التي تم تشغيلها من والى مطار الكويت الدولي خلال شهر يونيو الماضي بلغت 511 رحلة وبنسبة انخفاض قدرها 39 في المئة عن الرحلات غير التجارية التي تم تسجيلها خلال شهر يونيو عام 2012 والبالغة 837 رحلة.

وقال البيان ان اجمالي حركة الشحن الجوي في مطار الكويت الدولي في يونيو الماضي انخفض بنسبة 4 في المئة ليصل الى معدل بلغ نحو 15.030 مليون كيلوجرام مقارنة مع يونيو عام 2012 عندما بلغت حركة الشحن 15.684 مليون كيلوجرام.

واضاف ان حجم الشحن الوارد الى المطار في يونيو الماضي ارتفع بمعدل 2 في المئة 11.941 مليون كيلو غرام مقارنة بشهر يونيو عام 2012 عندما سجل حجم الشحن الوارد 11,691 مليون كيلو غرام.

واوضح أن حجم الشحن الصادر في يونيو الماضي انخفض بنسبة 23 في المئة الى 3.089 مليون كيلوغرام مقارنة بالشحن الصادر في يونيو 2012 والبالغ 3.992 ملايين كيلوغرام.

نمو حركة الركاب في شهر يونيو في مطار الكويت الدولي

انخفض بعدد 92 رحلة حيث بلغ 7470 رحلة مقارنة مع 7492 رحلة في يونيو 2012.

واشار الى أن عدد الرحلات التجارية القادمة والمغادرة خلال يونيو الماضي بلغ 6959 رحلة مقارنة بـ6655 رحلة في يونيو العام الماضي اي بزيادة قدرها 304 رحلات تجارية وبنسبة قاربت 5 في المئة.

وذكر ان حركة الطائرات غير التجارية في المطار الدولي خلال

تقرير: 6.7 مليارات دولار عوائد «المركزي» من إصدارات أذونات الخزينة والسندات

البنك المركزي

ذكر تقرير صادر عن شركة برايس وترهاوس كوبر ان نشاط الاكتتابات العامة الأولية في دول «الخليجي» استمر في التراجع خلال الربع الثاني من عام العام الجاري، والذي شهد ثلاثة اكتتابات جديدة بقيمة اجمالية لا تتعدى 48 مليون دولار مقارنة بالربع الأول من نفس العام، والذي شهد اكتتابين بقيمة 337 مليون دولار، متمثلة بانخفاض قدره في المئة 86 من القيمة الاجمالية لهذه الاكتتابات. بالاضافة الى ذلك، تراجع متوسط قيمة الاكتتابات خلال الربع الحالي بنسبة في المئة 94 مقارنة بنفس الربع من العام المنصرم الذي شهد أربعة اكتتابات بقيمة اجمالية قدرها 1.1 مليار دولار. اذ يرجع الفضل في ارتفاع القيمة الاجمالية للاكتتابات في الربع الثاني من عام 2012 الى الأداء القوي الذي حققه السوق السعودي الذي استحوذ على ثلاثة اكتتابات من اجمالي الاكتتابات الأربعة. وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في قيمة الاكتتابات خلال الربع الحالي، فقد شهد الربع استقرارا نسبيا في عدد الاكتتابات بواقع ثلاثة اكتتابات.

وفي المقابل واصلت الاكتتابات العامة الأولية نشاطها في الأسواق الأوروبية خلال الربع الثاني على خلفية الانطلاقة القوية في بداية العام محققة 6.8 مليارات دولار بزيادة قدرها في المئة 58 عن الربع الأول من نفس العام الذي حقق 4.3 مليارات دولار. بحسب جريدة الوطن

وعلى غرار الربع السابق، فقد شهد سوق السندات في دول «الخليجي» اصدارات هامة من بنك الكويت المركزي الذي بلغت عائداته الاجمالية ما قيمته 6.7 مليارات دولار من اذونات الخزينة والسندات الحكومية طويلة الأجل. كما واصل القطاع المصرفي تربّعه على عرش سوق السندات المؤسسية باصدارات كبيرة من البنوك العاملة في كل من الامارات وقطر. وتشمل هذه الاصدارات الشريحة الأولى من رأس المال لبنك الامارات دبي الوطني بقيمة مليار دولار الى جانب اصدار آخر بنفس القيمة من بنك قطر الوطني في اطار خطة السندات الأوروبية قصيرة الأجل للبنك بالاضافة الى اصدارين من بنك أبو ظبي الوطني وبنك دبي التجاري بقيمة 465 مليون دولار و500 مليون دولار، على التوالي.

عمومية «إيفا فنادق» تقر زيادة رأسمال الشركة

انعقدت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة إيفا للفنادق والمنتجعات «ايفا فنادق» وأقرت زيادة رأس مال الشركة من 45.39 مليون دينار تقريباً إلى نحو 63.54 مليون دينار بقيمة اسمية 100 فلس كويتي للسهم الواحد مضافاً اليها علاوة اصدار قدرها 80 فلساً للسهم الواحد، وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ اليوم السابق لتاريخ إستدعاء تلك الزيادة.

«غايتهاوس» يضم عضوين مستقلين غير تنفيذيين إلى مجلس الإدارة

أعلن بنك غايتهاوس عن تعيين عضوين مستقلين غير تنفيذيين في مجلس ادارة البنك هما ستيف سميث الذي يتولى دورا أساسيا في لجنة الاستراتيجية والاستثمار بالتنسيق مع مجلس الادارة، وجوس شورت رئيساً للجنة التدقيق وادارة المخاطر والمطابقة والالتزام بالبنك. ويذكر أن بنك غايتهاوس مملوك لبيت الأوراق المالية ويمتاز سميث بخبرة واسعة في الاستثمار العقاري والتمويل تزيد عن 30 عاما شغل خلالها مناصب عدة كان آخرها منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار بشركة بريتش لاند، حيث تولى مسؤولية الاشراف على وضع استراتيجية الاستثمار وتنفيذ برنامج الاستحواذ العقاري المباشر، وكان قبل ذلك يشغل منصب الرئيس العام لقطاع ادارة الموجودات بشركة أكسا «AXA» لادارة الاستثمار العقاري تولى فيها مسؤولية الاشراف على محفظة استثمارية تزيد قيمتها عن 40 مليار جنيه استرليني. بحسب جريدة القبس كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس ادارة صندوق ستاروود أوروبا للتمويل العقاري، وهو صندوق استثماري عقاري مدرج في السوق المالية.

تقرير: الاستثمارات الكويتية الأولى عربيا في البورصة الأردنية

عمان - «كونا»: كشفت بيانات رسمية امس ان الاستثمارات الكويتية في البورصة الاردنية تحتل المرتبة الاولى عربيا والثانية أجنبيا بنسبة مقدارها 5.8 في المئة بقيمة اجمالية بلغت 1.7 مليار دولار.

وذكرت البورصة الاردنية في تقريرها ان عدد المستثمرين الكويتيين في البورصة الاردنية بلغ حوالي 3200 مساهم يملكون حوالي 276 مليون ورقة مالية.

وبحسب البيانات التي خصصت للاستثمارات غير الاردنية منذ مطلع العام وحتى شهر يونيو الماضي فقد بلغت قيمة الاسهم العربية المشتراة في البورصة الاردنية خلال الاشهر الستة الاولى من العام الحالي 1.08 مليار دولار تشكل 36.9 في المئة من حجم التداول الكلي.

ووفق البيانات فقد بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم خلال فترة المقارنة 940 مليون دولار ما يعني ان صافي الاستثمار غير الاردني في البورصة بلغ منذ بداية العام وحتى شهر يونيو الماضي حوالي 150 مليون دولار بارتفاع مقداره 24 مليونا عن نفس الفترة من عام 2012. اما القيمة الإجمالية لعمليات شراء المستثمرين العرب فقد بلغت منذ بداية العام وحتى نهاية شهر يونيو الماضي حوالي 996 مليون دولار تشكل 91.4 في المئة من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين مقابل 8.6 في المئة لغير العرب بقيمة اجمالية بلغت 93 مليون دولار.

وفيما يتعلق بعمليات البيع فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب 874 مليون دولار تشكل ما نسبته 93 في المئة من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب 66 مليون دولار تشكل 0.7 في المئة من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين.

توقعات إيجابية لنتائج البنوك في الربع الثاني وسلبية بالنسبة لـ «زين»

أصدرت وكالة رويترز قائمة تقديرات وتوقعات صافي أرباح الربع الثاني 2013 لعدد من الشركات القيادية في سوق الكويت للأوراق المالية، حيث توقعت هذه التقديرات الصادرة عن بنوك ومؤسسات محلية وعالمية متخصصة بتقييم أسعار الأسهم، أن يرتفع صافي أرباح هذه الشركات الكبيرة في السوق الكويتي للربع الثاني من 2013، مقارنة مع الفترة ذاتها من 2012.

وأظهرت التوقعات أيضاً تفاؤلاً في تقديراتها بالنسبة لصافي الأرباح في بعض الشركات، ونسبة تغير كبيرة، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، وخاصة البنوك، حيث جاء متوسط التوقعات بالنسبة لـ «وطني» 79 مليون دينار تقريباً في الربع الثاني 2013 مقارنة بنحو 39.8 مليون دينار في الربع الثاني من 2012، بارتفاع تقدر نسبته بحوالي 98.5 في المئة.

على الجانب الآخر، جاءت كبيرة للغاية بالنسبة لـ «تجاري»، حيث توقعت هيرميس أن يحقق البنك أرباحاً تقدر بنحو 7.41 ملايين دينار في الربع الثاني من 2013 مقابل أرباح بلغت 0.12 مليون دينار تقريباً في الربع المماثل من 2012، بزيادة كبيرة في الأرباح تجاوزت نسبتها الـ 6000 في المئة.

كما أظهر التقرير توقعات «سيكو البحرين» بأن تحقق «أجيليتي» زيادة في أرباحها للربع الثاني من العام الجاري بحوالي 176 في المئة وصولاً لنحو 21.6 مليون دينار مقارنة مع 7.82 ملايين دينار تقريباً أرباح الربع الثاني من 2012.

وتضمن التقرير أيضاً توقعات «جلوبل» بأن تحقق الوطنية للاتصالات «اتصالات» أرباحاً في الربع الثاني من هذا العام تقدر بحوالي 21.5 مليون دينار مقابل أرباح بنحو 19.1 مليون دينار للربع الثاني من 2012، بزيادة تبلغ 12.6 في المئة تقريباً. أما التقديرات بالنسبة لـ «زين»، فجاءت كلها سلبية، وبنسبة متفاوتة، حيث توقعت «هيرميس» أن تتراجع أرباح الشركة في الربع الثاني من 2013 بحوالي 14.1 في المئة لتصل لنحو 61 مليون دينار، بينما توقعت «جلوبل» أن تتراجع أرباح «زين» خلال فترات المقارنة بحوالي 25.3 في المئة لتصل لنحو 53 مليون دينار، وهي تقريباً نفس تقديرات «بنك عودة».

مباني زين